رؤية عربية موحدة

لمعالجة مشكلة النازحين و اللاجئين العرب

ابريل 2025م

تقديم

في إطار الدور الذي يقوم به البرلمان العربي ولجنة الشؤون التشريعية والقانون وحقوق الإنسان في خدمة الأمة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، وإدراكاً لما تمثله قضية اللاجئين والنازحين من ارتباط وثيق الصله بحقوق الإنسان، وفي ظل التحديات المتزايدة التي تواجه بعض الدول العربية نتيجة النزاعات المسلحة المستمرة، والأزمات الاقتصادية المتفاقمة، وتأثيرات التغير المناخي، أصبحت قضية النازحين واللاجئين من أخطر الأزمات الإنسانية التي تعاني منها المنطقة العربية، كما ان هذه الأزمة لم تعد مجرد حالة طارئة بل تحولت إلى ظاهرة مستمرة تلقي بظلالها الوخيمة على استقرار الدول العربية ووحدتها. فالنزوح واللجوء القسري لا يؤثر فقط على حياة الأفراد الذين اضطروا لترك ديارهم تحت وطأة الصراعات ، ولكنه يشكل ضغطًا كبيرًا على الدول المستضيفة، والتي فاقت قدرتها في التعامل معها، حيث ان الدول محدودة الدخل هي التي تستقبل العدد الأكبر من اللاجئين، فتواجه تحديات تتعلق بتوفير الموارد والخدمات الأساسية

إن هذه الأزمة تحمل أبعادًا إنسانية عميقة، فهي ليست مجرد إحصائيات تسجل في تقارير النزوح ، بل تمثل معاناة حقيقية ومأساة إنسانية لأفراد وعائلات فقدوا كل ما يملكون، و فقدو أبسط الحقوق كالأمن والاستقرار، مما يجعل الحاجة إلى حل شامل ومستدام.

ان قضية اللجوء والنزوح تمثل أخطر التحديات الرئيسية في العالم العربي بسبب انتشار النزاعات المسلحة الداخلية والدولية، وتتصدر المنطقة المشهد الرئيسي للاجئين على مستوى العالم، ووفق آخر تقرير أممي -**تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام** 2024**م**، وصل العدد التراكمي العالمي للاجئين حول العالم 43.7مليون وتحتل البعض من الدول العربية مواقع بارزة في قائمة الدول العشر الأولى والمصدرة للاجئين، وهي سوريا التي تحتل المركز الأول، والصومال التي تحتل المركز الثالث، والسودان التي تحتل المركز الرابع.[1]

بالإضافة إلى الحروب والصراعات، تجبر الكوارث الطبيعية في القرن الحادي والعشرين المواطنين على البحث عن ملاجئ لهم في بلدان أخرى.

وانطلاقًا من دور البرلمان العربي كممثل للإرادة الشعبية العربية، يُدرك مسؤوليته تجاه هذه الأزمة الملحة، حيث يسعى إلى وضع رؤية عربية موحدة قادرة على التصدي لجذور المشكلة وتقديم حلول عملية ومستدامة تعتمد على تعزيز التعاون بين الدول العربية، مع التركيز على التخفيف من معاناة النازحين واللاجئين، وضمان تحقيق التنمية والاستقرار الإقليمي. فالمسؤولية لا تقع على عاتق دولة واحدة أو جهة معينة، بل تتطلب تنسيقًا وتعاونًا مشتركًا بين جميع الدول والمؤسسات الإقليمية والدولية.

[1] https://www.unhcr.org/ar

أهداف الرؤية

تسعى الرؤية العربية الموحدة لمعالجة مشكلة النازحين واللاجئين العرب إلى تحقيق عدة أهداف استراتيجية لضمان حماية حقوقهم وتحسين أوضاعهم، ومن بين هذه الأهداف:

1) **حماية حقوق النازحين واللاجئين**

- ضمان احترام حقوق الإنسان الأساسية للنازحين واللاجئين وفقًا للمواثيق الدولية والإقليمية.
- توفير الحماية القانونية والاجتماعية لهم، بما في ذلك حق اللجوء وعدم الإعادة القسرية.

2) **توفير الدعم الإنساني الفوري**

- تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة مثل الغذاء، والماء، والمأوى، والرعاية الصحية، مع ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المستفيدين بشكل مباشر، وبصورة عادلة وفعالة.[2]

3) **تعزيز التعاون العربي المشترك**

- تعزيز التنسيق بين الدول العربية لتبادل الموارد والخبرات في إدارة أزمات النزوح.

4) **إيجاد حلول دائمة**

- العمل على حل الأسباب الجذرية للنزوح مثل النزاعات المسلحة والفقر والاضطهاد.
- دعم عمليات إعادة الإعمار في المناطق المتضررة لتسهيل عودة النازحين.

5) **تمكين النازحين واللاجئين**

- توفير فرص التعليم والتدريب المهني لتمكينهم من تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- دعم برامج الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في المجتمعات المضيفة.

6) **تعزيز الاستقرار الإقليمي**

- العمل على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في الدول العربية التي تشهد نزاعات.
- دعم الحوارات الوطنية والمصالحة لتقليل موجات النزوح.

7) **التعاون مع المنظمات الدولية**

- تعزيز الشراكة مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لتوفير الدعم الفني والمالي.

8) **رفع الوعي بقضايا النازحين واللاجئين**

[2] التقرير الوارد من المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة

- **تنظيم حملات توعية إعلامية لتسليط الضوء على معاناة النازحين واللاجئين.**
- **تعزيز ثقافة التضامن العربي تجاه قضايا النزوح.**

9) **دعم الدول المضيفة**

- **تعزيز الموارد و الدعم المالي والفني للدول العربية التي تستضيف أعدادًا من النازحين واللاجئين.**
- **تخفيف الأعباء الاقتصادية والاجتماعية على هذه الدول.**

10) **تعزيز الأطر القانونية**

- **تطوير أطر قانونية عربية موحدة لتنظيم قضايا اللجوء والنزوح.**
- **ضمان تطبيق هذه الأطر بشكل عادل وفعال.**
- **خلق آليات للرصد والابلاغ عن الانتهاكات والمساعدة القانونية للنازحين واللاجئين.**[3]

[3] التقرير الوارد من المجلس الوطني الاتحادي بدولة الامارات العربية المتحدة

المحور الأول: الركائز الأساسية التي تقوم عليها الرؤية

1) الوقوف على الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى النزوح واللجوء. فالنزاعات المسلحة تعد السبب الرئيسي لهذه الأزمة، إلى جانب الفقر المدقع، والبطالة، وتداعيات التغير المناخي التي تتسبب في تدمير الموارد الطبيعية وتشريد المجتمعات

2) تعزيز القوانين والسياسات التي تحمي حقوق اللاجئين، بما يضمن توفير الحماية اللازمة لهم من ناحية، ودعم الدول المستضيفة من ناحية أخرى، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وعادل وفعال للمستفيدين من النازحين واللاجئين.

3) تفعيل الجهود الدبلوماسية وتعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية والإقليمية لتقديم الدعم المالي والتقني للدول المتضررة. فلا يمكن تجاهل الأعباء الاقتصادية التي تتحملها هذه الدول، إذ تضطر إلى تخصيص مواردها المحدودة لتلبية احتياجات اللاجئين، مما يؤثر سلبًا على سكانها المحليين ويزيد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية.

إن الرؤية العربية الموحدة تتجاوز الاستجابة الآنية للأزمة لتضع أساسًا مستدامًا يضمن معالجة طويلة الأمد للمشكلة. فهي تؤكد على أهمية وضع سياسات وبرامج مرنة وقابلة للتكيف مع تغير الظروف، مع تعزيز الابتكار في إيجاد حلول فعالة تراعي الاحتياجات المتنوعة للنازحين واللاجئين.

4) تمكين النازحين واللاجئين لتحقيق الاكتفاء الذاتي ودعم عمليات الادماج والمشاركة الفعالة والمساهمة في عجلة التنمية

5) معالجة الجوانب الاجتماعية والثقافية المرتبطة بأزمة النزوح واللجوء. بما يضمن تعزيز قيم التضامن والتكافل العربي، والعمل على مكافحة الأفكار السلبية والممارسات التمييزية التي قد تنشأ ضد اللاجئين في بعض المجتمعات المستضيفة. يجب أن تتضمن الرؤية حملات توعية تستهدف تعزيز ثقافة التعايش السلمي وقبول الآخر، لضمان اندماج اللاجئين في المجتمعات المستضيفة بشكل يُحترم فيه كرامتهم الإنسانية ويسهم في بناء مجتمعات متماسكة ومستقرة

المحور الثاني: الأسباب الجذرية التي تؤدي لحدوث اللجوء والنزوح

تتعدد الأسباب الجذرية التي تدفع المواطنين إلى النزوح أو اللجوء، حيث تلعب عوامل عدة دوراً محورياً في إجبار الأفراد والجماعات على مغادرة أوطانهم بحثاً عن الأمان والإستقرار

أولاً: الصراعات المسلحة والحروب

النزاعات الداخلية أو الإقليمية بين الدول أو الأطراف المختلفة تعتبر أحد ألاسباب الرئيسية للنزوح الجماعي للسكان، حيث يتسبب انعدام الأمن والخوف على الحياة في دفع الناس إلى الهرب، وعلى سبيل المثال أدت الحرب في الأراضي الفلسطينية وفي سوريا واليمن والسودان إلى تهجير عدد من سكانها.

ثانياً: الكوارث الطبيعية وتغير المناخ والتدهور البيئي

من أهم الأسباب التي تدفع إلى اللجوء والنزوح هي الكوارث الطبيعية (الزلازل-الفيضانات-الجفاف) فبعض هذه الظواهر تؤدي إلى تدمير المناطق السكنية وجعلها غير صالحة للعيش، وتسهم التغيرات المناخية مثل التصحر وارتفاع مستوى البحر في زيادة ما يعرف بالهجرة البيئية أو اللجوء البيئي،

ثالثاً: ضعف التنمية الاقتصادية

غياب الفرص الاقتصادية وتفاوت الدخل يدفع الكثيرين إلى البحث عن حياة أفضل خارج أوطانهم نتيجة غياب أبسط مقومات الحياة.

المحور الثالث: تعدد التحديات والأبعاد الإنسانية والإقليمية لأزمة النازحين واللاجئين

إن أزمة النازحين واللاجئين العرب تمثل اليوم واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية التي تواجه العالم العربي، وتشهد تعقيدات متزايدة نتيجة للصراعات، و مع تزايد الحروب الأهلية، والصراعات الإقليمية، والانهيارات الاقتصادية، أصبح ملايين الأفراد محرومين من حقوقهم الأساسية ومجبرين على ترك منازلهم بحثًا عن الأمان والاستقرار. هذه الفئة لا تعاني فقط من فقدان المأوى والممتلكات، بل تواجه أيضًا تحديات يومية تتعلق بالحصول على الغذاء، الماء، الرعاية الصحية، والتعليم، ما يجعلها واحدة من أكثر الفئات تهميشًا وضعفًا.

النازحون لا يواجهون فقط خسائر مادية، بل يعانون أيضًا من الأثر النفسي العميق للنزوح. مشاعر الفقدان، الانفصال عن العائلة، وفقدان الانتماء تجعل من الصعب عليهم إعادة بناء حياتهم. اللاجئون الذين يعيشون في مخيمات غالبًا ما يفتقرون إلى الحد الأدنى من الخدمات الأساسية، ما يعرضهم للأمراض وسوء التغذية ويؤثر بشكل كبير على صحتهم.

اولاً: على المستوى الإنساني، تعتبر الاحتياجات الأساسية مثل المأوى، الطعام، والرعاية الصحية من أبرز التحديات التي تواجه النازحين واللاجئين. تعيش العديد من العائلات في مخيمات مكتظة تفتقر إلى الحد الأدنى من الظروف الصحية، مما يزيد من تعرضهم للأمراض والمخاطر الأخرى. كما أن الأطفال، الذين يشكلون نسبة كبيرة من النازحين، هم الأكثر تضرراً في هذه الأزمة، فالملايين منهم حرموا من التعليم والذي يعتبر تهديد لمستقبلهم، ويعوق قدرتهم على المساهمة في إعادة بناء مجتماعتهم بالإضافة إلى ذلك يواجه الأطفال مخاطر الاستغلال وسوء المعاملة في بيئات غير آمنة.

التركيز على الفئات الأكثر ضعفًا وحمايتها

تعتبر حماية الفئات الأكثر ضعفًا من الأولويات الأساسية في أي استجابة إنسانية، حيث تتطلب هذه الفئات اهتمامًا خاصًا لضمان تلبية احتياجاتها الأساسية وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات المختلفة. ومن بين هذه الفئات: الأطفال، النساء، كبار السن، وذوو الاحتياجات الخاصة، الذين يواجهون مخاطر متزايدة في الأزمات الإنسانية.

رعاية شاملة للفئات الأكثر ضعفًا: من أجل تحقيق حماية فعالة لهذه الفئات، سيتم تخصيص برامج دعم متكاملة مصممة خصيصًا لتلبية احتياجاتهم المختلفة، مثل:

الأطفال: سيتم توفير مراكز متخصصة للرعاية النفسية والاجتماعية والصحية للأطفال، لضمان تنميتهم في بيئة آمنة ومستقرة، مع توفير برامج تعليمية وترفيهية تعزز من قدراتهم.

النساء: سيتم إنشاء مراكز دعم شاملة تقدم المساعدة النفسية والاجتماعية للنساء، بالإضافة إلى توفير خدمات قانونية تساعد في تمكينهن وحمايتهن من الاستغلال والعنف.

كبار السن: سيتم تأمين مساكن مجهزة تراعي احتياجاتهم الصحية، مع توفير برامج دعم اجتماعي وطبي لضمان رفاهيتهم وحمايتهم من الإهمال أو سوء المعاملة.

ذوو الاحتياجات الخاصة: سيتم تخصيص وحدات سكنية مجهزة بالكامل لاستقبالهم، مع توفير خدمات تأهيلية وبرامج تدريبية تساعدهم على الاندماج في المجتمع، وضمان حصولهم على الرعاية الصحية المناسبة.

حماية النساء والأطفال من الاستغلال والعنف

بهدف توفير بيئة آمنة للنساء والأطفال، إنشاء وحدات حماية متخصصة داخل مخيمات النزوح، بالتعاون مع المنظمات الدولية مثل اليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. هذه الوحدات تعمل على: الوقاية من العنف والاستغلال: من خلال تنفيذ برامج توعوية تهدف إلى نشر الوعي حول حقوق المرأة والطفل، وتعزيز ثقافة الحماية داخل المجتمع.

آليات الإبلاغ والاستجابة: توفير خطوط ساخنة سرية وآمنة للإبلاغ عن أي حالات استغلال أو عنف، مع ضمان استجابة فورية وسرية لمساعدة الضحايا.

تدريب العاملين في المخيمات: تقديم برامج تدريبية للعاملين في المخيمات والمراكز الإنسانية لتعزيز قدراتهم في التعامل مع قضايا العنف والاستغلال بحساسية ومهنية، مما يسهم في خلق بيئة داعمة وآمنة للفئات الأكثر ضعفًا.

ثانياً: **التحديات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة**

أزمة النازحين واللاجئين تفرض تحديات اقتصادية واجتماعية ضخمة على الدول المستضيفة، حيث تتحمل هذه الدول أعباء اقتصادية كبيرة لتلبية احتياجات اللاجئين منها ان تدفق اللاجئين بأعداد كبيرة يؤدي إلى ضغط على البنية التحتية والخدمات العامة مثل الصحة، التعليم، والمياه، وعلى سبيل المثال، تضطر المدارس في العديد من البلدان المستضيفة إلى العمل بنظام الفترات المزدوجة لاستيعاب الطلاب اللاجئين، مما يؤثر على جودة التعليم لكل من اللاجئين والمجتمعات المحلية.

على الجانب الآخر، يمكن أن تكون أزمة اللاجئين فرصة إذا تم استثمارها بشكل صحيح. حيث ان العديد من اللاجئين يمتلكون مهارات وخبرات يمكن أن تسهم في التنمية الاقتصادية إذا تم توفير فرص العمل المناسبة لهم. في بعض الحالات، كان للاجئين دور إيجابي في تعزيز الاقتصاد المحلي من خلال إنشاء مشاريع صغيرة أو الانخراط في الأنشطة الاقتصادية.

ثالثاً: التحديات الأمنية والاستقرار الإقليمي

أزمة النازحين واللاجئين ليست مجرد قضية إنسانية واقتصادية، بل لها أيضًا أبعاداً أمنية تعد من أخطر التحديات المرتبطة بأزمة اللاجئين، حيث تؤثر على استقرار المنطقة بأكملها. والنزوح الجماعي يمكن أن يخلق توترات بين المجتمعات المحلية واللاجئين، مما مما يعرضهم للخطر ويؤدي إلى تصاعد النزاعات.

في الوقت نفسه، يؤدي استمرار الأزمات الإنسانية إلى تفاقم الهجرة غير المشروعة، حيث يحاول اللاجئون البحث عن حياة أفضل خارج حدود المنطقة. هذه الهجرة غالبًا ما تكون محفوفة بالمخاطر، وتترك اللاجئين عرضة للاتجار بالبشر والاستغلال.

ثالثاً: التحديات البيئية.

النزوح الجماعي يُلقي بعبء إضافي على الموارد الطبيعية، حيث يؤدي إلى استهلاك متزايد للمياه والطاقة، وزيادة التلوث والنفايات. كما أن اللاجئين القادمين من مناطق ريفية غالبًا ما يفقدون إمكانية الوصول إلى أراضيهم الزراعية ومصادر رزقهم التقليدية.

النازحون واللاجئون كفرصة للتنمية رغم التحديات الهائلة التي تفرضها أزمة اللاجئين، يمكن أن يكون للنازحين دور إيجابي إذا تم استثمارهم بشكل صحيح، فالكثير من اللاجئين يمتلكون مهارات مهنية وشهادات علمية يمكن أن تسهم في تطوير المجتمعات التي يعيشون فيها. من خلال توفير التعليم والتدريب المهني، يمكن تمكين اللاجئين من أن يصبحوا جزءًا منتجًا من المجتمعات المستضيفة، مما يسهم في تعزيز التنمية المستدامة.

أظهرت دراسات أن اللاجئين في بعض الدول ساهموا في إنشاء أعمال تجارية صغيرة، مما ساعد على خلق فرص عمل جديدة وتحفيز الاقتصاد المحلي. هذا النوع من المبادرات يمكن أن يحول أزمة اللاجئين إلى فرصة للنمو والتقدم.

المحور الرابع: الإطار القانوني والاتفاقيات الدولية لحماية حقوق النازحين واللاجئين العرب

تعتبر القوانين والمواثيق الدولية أداة أساسية لضمان حماية حقوق النازحين واللاجئين، خاصة في ظل التحديات المتزايدة التي تواجههم. هذه الاتفاقيات تسلط الضوء على الحقوق الأساسية التي يتمتع بها الأفراد بموجب القانون الدولي، وتضمن لهم الحماية والكرامة الإنسانية، بغض النظر عن أماكن تواجدهم أو أسباب نزوحهم. في السياق العربي، تعد هذه القوانين مرجعًا هامًا لتوجيه السياسات المحلية والإقليمية لضمان التزام الدول بحماية النازحين ودعمهم.

أبرز القوانين والاتفاقيات الدولية

ميثاق الأمم المتحدة:(1945) يعتبر ميثاق الأمم المتحدة أحد الأسس القانونية التي تعزز حقوق الإنسان عالميًا، بما في ذلك حقوق النازحين واللاجئين. تنص المادة الأولى على تعزيز التعاون الدولي في حل الأزمات الإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان، دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو الجنس. يشكل هذا الميثاق الإطار الأساسي الذي يلتزم به المجتمع الدولي لمعالجة أزمات النزوح ودعم اللاجئين.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:(1948) ينص الإعلان العالمي في المادة 14 على حق الأفراد في طلب اللجوء والتمتع به في بلدان أخرى هربًا من الاضطهاد. كما تؤكد المادة الثانية على أن لكل إنسان الحق في التمتع بجميع الحقوق والحريات دون تمييز، وهو ما يضمن حماية حقوق اللاجئين النازحين بسبب النزاعات أو الكوارث.

الاتفاقية الدولية الخاصة بوضع اللاجئين:(1951) تعرف هذه الاتفاقية بتحديد معايير حقوق اللاجئين وواجبات الدول تجاههم. تلزم الاتفاقية الدول الأطراف بتقديم الحماية القانونية والاجتماعية للاجئين، بما في ذلك حقهم في السكن، العمل، التعليم، والرعاية الصحية. كما تمنع إعادة اللاجئين إلى أماكن قد تعرض حياتهم للخطر.

الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري:(1965) تلزم هذه الاتفاقية الدول الأطراف بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وتعزيز التفاهم بين المجموعات المختلفة. تعتبر الاتفاقية إطارًا مهمًا لحماية اللاجئين والنازحين من التمييز الذي قد يتعرضون له في البلدان

البروتوكول الإضافي لاتفاقية اللاجئين:(1967) وسّع هذا البروتوكول نطاق الحماية التي تقدمها اتفاقية 1951 ليشمل اللاجئين في جميع أنحاء العالم، وليس فقط أولئك الذين نزحوا بسبب أحداث وقعت قبل عام 1951.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 182/46:(1991) ينص هذا القرار على تعزيز تنسيق المساعدات الإنسانية الدولية، وضمان وصول المساعدات إلى جميع النازحين في أوقات الأزمات، ويضع الأساس لتعاون الدول في تقديم الدعم العاجل للمتضررين.

أبرز القوانين الإقليمية والعربية

الميثاق العربي لحقوق الإنسان:(2004)

يؤكد الميثاق على حقوق اللاجئين والنازحين في الحماية القانونية، ويشدد على أهمية التنسيق بين الدول العربية لضمان تقديم الدعم الكافي لهم. كما ينص على تعزيز التعاون الإقليمي لمعالجة أسباب النزوح.

دولة الإمارات العربية المتحدة: تضطلع دولة الإمارات العربية المتحدة بتقديم يد العون والمساعدة لجميع المحتاجين واللاجئين والنازحين حول العالم من دون تمييز، مما جعلها تتبوأ مكانة ريادية وتصنف من بين أكبر الجهات المانحة للمساعدات الإنسانية حول العالم، كما تعتبر الدولة من الداعمين الرئيسين لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وعملت على إصدار قانون في شأن مكافحة التمييز والكراهية، كما اتبعت دولة الإمارات سياسات رائدة لدعم إعادة توطين اللاجئين، ففي عام 2018 أصدرت قراراً تاريخياً بمنع تصاريح إقامة لمدة عام واحد للأشخاص القادمين من البلدان المتضررة من الحروب والكوارث كما استثمرت دولة الإمارات في العديد من البرامج التعليمية والتدريب المهني للاجئين والنازحين.

المملكة العربية السعودية: تعد المملكة العربية السعودية من الدول التي تطبق سياسات صارمة لحماية النازحين واللاجئين، خاصة من الدول المجاورة. تتضمن هذه السياسات توفير الإغاثة الطارئة، الرعاية الصحية، والمساعدات الإنسانية. كما تتبنى المملكة قوانين تحظر التمييز ضد النازحين على أساس عرقي أو ديني.

جمهورية مصر العربية: تلتزم مصر بتوفير الحماية القانونية للنازحين واللاجئين عبر قوانينها الوطنية. ينص قانون العقوبات المصري على تجريم أي أفعال من شأنها التمييز ضد اللاجئين أو التعدي على حقوقهم ، مع توفير الحماية الكاملة لهم في مجالات التعليم والصحة.

كما تم إصدار قانون لجوء الاجانب رقم 164 لعام 2024م، والذي يهدف إلى تقنين أوضاع اللاجئين في ظل زيادة أعدادهم في البلاد، كما يتضمن حقوق اللاجئين وأخرى تتعلق بالمحظورات.

جمهورية العراق: تبنّت العراق قوانين صارمة لحماية النازحين داخل حدودها بسبب النزاعات المسلحة. ينص قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 على تقديم الدعم القانوني للنازحين، وضمان حقوقهم في المأوى والرعاية الصحية.

الأردن ولبنان: تعتبر الأردن ولبنان دول مستضيفة لأعداد كبيرة من اللاجئين السوريين، وتقوم بتقديم الدعم الإنساني ضمن إمكانياتهما المحدودة، مع التعاون مع المنظمات الدولية لضمان تلبية احتياجات اللاجئين.

المحور الخامس: رؤية برلمانية شاملة لمعالجة أزمة النزوح واللجوء(التوصيات المقترحة)

في ظل هذه التحديات المتعددة، يبقى التعامل مع أزمة اللاجئين مسؤولية جماعية تتطلب تكاتف الجهود على المستويات المحلية والإقليمية والدولية لضمان حماية النازحين واللاجئين وتوفير حياة كريمة ومستقبل أفضل لهم.

أولاً: على المستوى الإقليمي

1- **تعزيز التنسيق الإقليمي** لمواجهة هذه الأزمة، يجب على الدول العربية أن تعمل معًا لتطوير استراتيجيات شاملة تتعامل مع الأزمة من جذورها. هذا يشمل توفير الدعم للدول المتضررة، وتنسيق الجهود لمعالجة النزاعات التي تؤدي إلى النزوح، وضمان عودة اللاجئين بأمان إلى ديارهم.، وذلك من خلال إنشاء آليات تنسيق مشترك في إطار جامعة الدول العربية والبرلمان العربي، لضمان تنفيذ القوانين المتعلقة بحماية النازحين واللاجئين.

2-**توحيد القوانين على المستوى الإقليمي** التعاون الإقليمي بين الدول العربية هو أمر أساسي لمعالجة أزمة النزوح. يجب أن يكون هناك اتفاقية عربية موحدة تلزم جميع الدول بتوفير الحماية اللازمة للنازحين، وضع آلية توزيع الأعباء بشكل عادل بين الدول المستضيفة. مثل هذه الاتفاقيات ستعزز من التنسيق الإقليمي وستسهم في تحسين أوضاع النازحين.

3-**إعادة التأهيل والإدماج** توفير برامج شاملة ومتوافقة مع حقوق الإنسان ومراعية للاعتبارات الجنسية لمواجهة التحديات في إعادة تأهيل المواطنين العائدين وتمكين اللاجئين من الاندماج في المجتمعات المستضيفة.

4-**معالة الأسباب الجذرية**: يجب أن تكون هناك جهود دبلوماسية لحل النزاعات التي تؤدي إلى النزوح، مع التركيز على تعزيز الاستقرار الإقليمي.

5- **تشكيل لجنة تنفيذية عربية مشتركة**

تشكيل لجنة تنفيذية تحت إشراف جامعة الدول العربية، تضم ممثلين عن الدول الأعضاء والمؤسسات الإقليمية المعنية.

تتولى اللجنة مسؤولية إعداد خطط عمل تفصيلية لكل هدف، مع وضع جدول زمني واضح للتنفيذ، وتحديد الأولويات وفقاً لاحتياجات الدول المستضيفة والدول المتضررة.

كما ستعمل اللجنة على إعداد تقارير دورية لمتابعة التقدم المحرز، وتقديم توصيات لمعالجة التحديات التي قد تواجه تنفيذ المشاريع.

5- **تعزيز العمل المشترك بين الدول العربية**

إنشاء فرق عمل متخصصة في مختلف المجالات مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية.

مصادر التمويل الممكنة

انطلاقًا من الحاجة الملحّة لتعزيز التضامن العربي تجاه قضايا النازحين واللاجئين، ينشأ صندوق الدعم العربي للنازحين واللاجئين بآليات تمويل مبتكرة، وتوزيع عادل للأعباء، وتكامل استراتيجي مع المبادرات الدولية، لضمان أقصى قدر من الكفاءة والتأثير الإيجابي.

أولًا: مصادر التمويل وآليات الجذب

يتم تمويل الصندوق من خلال مساهمات من الدول العربية، بالإضافة إلى ذلك، يتم استقطاب المساعدات الدولية من خلال شراكات مع الأمم المتحدة، البنك الدولي، ومنظمات الإغاثة العالمية، لضمان تنويع مصادر التمويل وتعزيز الاستدامة المالية.

ولتوسيع قاعدة الدعم، يتم إنشاء آلية متكاملة لجذب التبرعات من القطاع الخاص، والمؤسسات الخيرية العربية والدولية، مع تطوير منصة رقمية شفافة تمكّن الأفراد والشركات من تقديم مساهماتهم بسهولة ومتابعة أثرها على أرض الواقع. كما يتم استحداث سندات إنسانية بالتعاون مع المؤسسات المالية، تتيح للمستثمرين المساهمة في مشاريع الإغاثة ضمن إطار استثماري مسؤول.

ثانيًا: توزيع الأعباء المالية وفق معايير عادلة

لضمان عدالة توزيع الأعباء، يتم الأخذ في الاعتبار القدرات الاقتصادية لكل دولة، وعدد اللاجئين ، والمساهمات السابقة في جهود الإغاثة. كما يتم تبني نظام مراجعة دورية يسمح بتعديل نسب المساهمات وفق المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

ويتم تقديم حوافز اقتصادية للدول الأكثر مساهمة، مثل تسهيلات استثمارية أو امتيازات ضمن برامج التعاون العربي.

ثالثًا: التكامل مع المبادرات الدولية لضمان الفعالية

لضمان التنسيق الفعّال مع الجهود العالمية، يتم تشكيل "المجلس العربي للتنسيق الإنساني"، والذي يعمل كمنصة موحدة تجمع ممثلي الدول العربية مع الشركاء الدوليين، مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي، لتنسيق المشاريع وتجنب التكرار أو الازدواجية.

ويتم تطوير قاعدة بيانات عربية موحدة، لرصد أوضاع النازحين واللاجئين وتحديد الأولويات وفق احتياجاتهم الفعلية. كما سيتم إطلاق برنامج تدريبي مشترك بالتعاون مع المنظمات الدولية، يهدف إلى تأهيل الكوادر العربية العاملة في مجال الإغاثة، لضمان استجابة أكثر احترافية وفاعلية.

نحو نموذج عربي متكامل ومستدام

من خلال هذه المنظومة المتكاملة، يكون الصندوق العربي لدعم النازحين واللاجئين المقترح إنشائه، نموذجًا رائدًا في التعاون الإقليمي والاستجابة الإنسانية المستدامة. بفضل آليات التمويل المبتكرة، والتوزيع العادل للأعباء، والتنسيق الفعّال مع المبادرات الدولية، وسيتمكن العالم العربي من تقديم استجابة أكثر كفاءة وتأثيرًا، تسهم في تحسين حياة ملايين النازحين واللاجئين، وتعزز دور المنطقة في قيادة الجهود الإنسانية عالميًا.

ثانياً: على المستوى الوطني

- تعزيز الحلول الدائمة: وذلك من خلال تشجيع العودة الطوعية للاجئين والنازحين الي ديارهم عندما تتحسن الظروف الأمنية والاقتصادية، وتوفير خيارات إعادة التوطين في دول ثالثة للاجئين الذين لا يمكن العودة لديارهم، بالإضافة إلى تسهيل عملية الاندماج المحلي للاجئين في الدول المضيفة من خلال توفير الجنسية أو الإقامة الدائمة.[4]
- تعزيز البحث والبيانات: وذلك من خلال تحسين جمع البيانات وتعزيز أنظمته لتحسين فهم احتياجات اللاجئين والنازحين وتوجيه السياسات والبرامج، بالإضافة إلى تشجيع البحث العلمي حول قضايا اللجوء والنزوح لتطوير حلول مبتكرة وفعالة.

[4] التقرير الوارد من مجلس الشورى القطري بدولة قطر

1) **دور التعليم في معالجة أزمة النزوح**

التعليم هو أحد أهم الأدوات التي يمكن استخدامها للتخفيف من آثار النزوح وتحقيق الاستقرار الاجتماعي. النازحون، وخاصة الأطفال، غالبًا ما يُحرمون من التعليم بسبب الظروف القاسية التي يعيشونها. لذلك، يتطلب الأمر إدخال برامج تعليمية تهدف إلى دمج الأطفال اللاجئين في المجتمعات المستضيفة، مع التركيز على تعزيز قيم التعايش واحترام التنوع الثقافي.

ينبغي أن تشمل المناهج الدراسية مواد تربوية تركز على أهمية احترام حقوق الإنسان والتعاون بين الأديان والثقافات المختلفة. هذه المناهج ستساعد في بناء جيل جديد قادر على تجاوز التحديات التي تفرضها الأزمات الحالية. بالإضافة إلى ذلك، يجب توفير الدعم النفسي للأطفال النازحين لتعويضهم عن الأثر النفسي الناتج عن الصدمات التي تعرضوا لها.

التعليم المهني كأداة لتمكين اللاجئين إلى جانب التعليم الأساسي، ينبغي تقديم برامج تدريب مهني تستهدف الشباب والبالغين النازحين. هذه البرامج يمكن أن تسهم في تمكينهم اقتصاديًا، وتجعلهم قادرين على العمل والمساهمة في المجتمعات المستضيفة. مثل هذه المبادرات تعزز من اندماج اللاجئين في المجتمعات وتقلل من اعتمادهم على المساعدات الإنسانية.

2) **الإعلام كأداة لمعالجة النزوح واللجوء وتعزيز الحوار**

دور الإعلام في رفع الوعي العام الإعلام يلعب دورًا كبيرًا في تشكيل الرأي العام حول قضايا النزوح واللجوء. يمكن للإعلام أن يسهم في بناء تصور إيجابي عن اللاجئين من خلال تسليط الضوء على قصص نجاحهم ومساهماتهم في المجتمعات المستضيفة. كما يجب أن يكون هناك تركيز على إبراز التحديات التي يواجهها النازحون واللاجئون، مما يعزز من التعاطف والدعم المجتمعي.

مكافحة خطاب الكراهية فبعض وسائل الإعلام تنشر خطاب الكراهية ضد اللاجئين والنازحين، مما يزيد من تفاقم التوترات بين المجتمعات المستضيفة والنازحين. لذا، يجب وضع سياسات إعلامية واضحة تحظر نشر أي محتوى يروج للتمييز أو الكراهية. كما ينبغي على المؤسسات الإعلامية تبني مبادئ أخلاقية في تغطيتها لقضايا اللاجئين، بحيث تعزز من قيم التضامن والاحترام المتبادل.

تعزيز الحوار الثقافي والديني الإعلام يمكن أن يكون منصة لتعزيز الحوار بين الثقافات والأديان المختلفة. من خلال تقديم برامج تناقش القيم الإنسانية المشتركة والتحديات التي تواجه النازحين، يمكن للإعلام أن يسهم في تقليل التوترات وبناء بيئة من التفاهم والتعاون.

3)**التشريعات والقوانين لمعالجة أزمة النزوح**

تطوير القوانين الوطنية لحماية النازحين من الضروري أن تتبنى الدول العربية قوانين وطنية واضحة تضمن حماية حقوق النازحين واللاجئين. يجب أن تتضمن هذه القوانين آليات قانونية تجريم تهريب المهاجرين ومعاقبة اي انتهاك لحقوقهم[5]، ويأتي ذلك خلال فرض عقوبات قاسية على المساهمين في جريمة تهريب المهاجرين غير الشرعيين ، بالإضافة إلى ضرورة تعاون الجهات القضائية العربية مع بعضها البعض في القبض على الجناة ومحاكمتهم وسهولة تسليم المجرمين للدولة التي لها الحق في المحاكمة وضمان توفير المأوى، التعليم ، والرعاية الصحية لهم. كما ينبغي أن تكون هذه القوانين شاملة ومواكبة للتحديات الحديثة.

ثالثاً: على المستوى الدولي

1)**التعاون مع المجتمع الدولي**: إلى جانب الجهود الوطنية والإقليمية، يجب تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي لتطوير قوانين وسياسات تدعم النازحين. يمكن تحقيق ذلك من خلال العمل مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لتوفير التمويل اللازم للدول المستضيفة، ووضع استراتيجيات مشتركة لمواجهة الأزمات الإنسانية.

2) **الضغط الدولي لإنهاء النزاعات** أحد الأسباب الرئيسية للنزوح هو النزاعات المسلحة التي تشهدها بعض الدول العربية. لذا، يجب أن يكون هناك دور فعال للبرلمانات العربية في الضغط على المجتمع الدولي لإنهاء هذه النزاعات، من خلال تعزيز الحلول السلمية وتعزيز الاستقرار في المناطق المتضررة.

وضع استراتيجيات لإعادة التوطين إعادة توطين اللاجئين هو أحد الحلول الفعالة لتخفيف الضغط عن الدول المستضيفة. يمكن تحقيق ذلك من خلال التعاون مع الدول المانحة لتوفير بيئة آمنة ومستقرة للاجئين في مناطق جديدة. كما ينبغي تقديم الدعم اللازم لهم لضمان اندماجهم في المجتمعات الجديدة.

[5] التقرير الوارد من المجلس الشورى القطري بدولة قطر

رابعاً: المجتمع المدني ودوره في معالجة أزمة النزوح

توعية المجتمعات المحلية المجتمع المدني يلعب دورًا مهمًا في توعية المجتمعات المحلية حول حقوق اللاجئين وأهمية دعمهم. يمكن للجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية أن تنظم حملات توعوية تهدف إلى تعزيز قيم التضامن والتعايش السلمي.

تقديم الدعم النفسي والاجتماعي إلى جانب توفير المساعدات المادية، يمكن للمجتمع المدني أن يسهم في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للنازحين. هذا الدعم ضروري لمساعدتهم على تجاوز الصدمات التي تعرضوا لها واستعادة حياتهم الطبيعية.

الشراكات مع المؤسسات الدولية المجتمع المدني يمكن أن يكون شريكًا قويًا للمؤسسات الدولية في تنفيذ البرامج والمبادرات التي تهدف إلى تحسين أوضاع النازحين. من خلال العمل المشترك، يمكن تحقيق تأثير أكبر وضمان استدامة الحلول المقدمة. **لذلك نطرح خارطة طريق محدده و اليات للتنفيذ و نستعرض ذلك فيما يلي** .

خارطة طريق وآليات التنفيذ

أولًا: خارطة طريق زمنية (2025-2030)

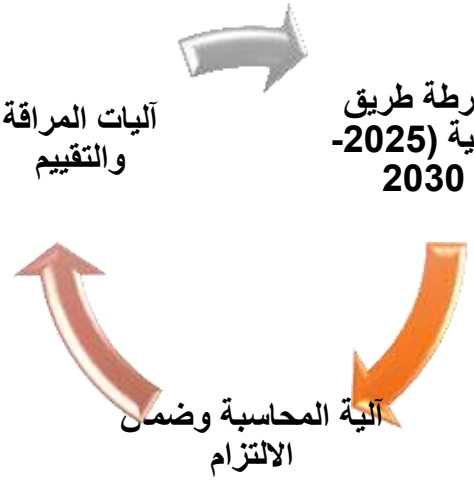

لضمان تحقيق استجابة شاملة ومستدامة لقضايا النازحين واللاجئين في العالم العربي، تم اقتراح خارطة طريق تمتد على مدى خمس سنوات، مقسمة إلى ثلاث مراحل رئيسية، يهدف كل منها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المحددة لضمان تحسين أوضاع النازحين وتوفير حلول دائمة لهم.

1. المرحلة الأولى (2025-2026): التقييم والتخطيط

إجراء مسح شامل لتحديد الأوضاع الحالية للنازحين واللاجئين في الدول العربية، مع التركيز على تحديد احتياجاتهم الأساسية في مجالات الإيواء، الغذاء، الرعاية الصحية، والتعليم.
تحليل القدرات والموارد المتاحة لكل دولة عربية، وتوزيع المسؤوليات وفقًا لمعايير عادلة تأخذ في الاعتبار الإمكانيات الاقتصادية والجغرافية لكل دولة.
وضع خطط استراتيجية تتضمن سياسات متكاملة لدعم اللاجئين، مع مراعاة التنسيق بين الحكومات العربية والمنظمات الدولية لضمان تحقيق نتائج فعالة.
إنشاء قاعدة بيانات مركزية تتيح تتبع أعداد النازحين وتصنيفهم وفقًا لاحتياجاتهم ومستوى اندماجهم في المجتمعات المضيفة.

2. المرحلة الثانية (2027-2028): التنفيذ وتطوير الحلول

البدء بتنفيذ المشاريع الإنسانية والتنموية المخصصة للنازحين، بما في ذلك بناء مراكز إيواء حديثة ومستدامة تلبي معايير الحياة الكريمة.

إطلاق برامج تعليمية وتدريبية تهدف إلى دمج النازحين في العملية التعليمية وتأهيلهم لسوق العمل، مع توفير منح دراسية ودورات تدريبية متخصصة.

تحسين مستوى الرعاية الصحية المقدمة للنازحين، من خلال إنشاء عيادات متنقلة ومراكز طبية متخصصة تقدم الخدمات الصحية الأساسية والمتقدمة.

تعزيز المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة المخصصة للاجئين، بهدف تمكينهم اقتصاديًا وتشجيعهم على الاعتماد على أنفسهم بدلاً من الاعتماد على المساعدات.

تطوير البنية التحتية في المناطق التي تستضيف النازحين، لضمان عدم تحميل المجتمعات المضيفة أعباء إضافية تؤثر على استقرارها الاقتصادي والاجتماعي.

3. المرحلة الثالثة (2029-2030): التقييم وتعزيز الحلول الدائمة

إجراء تقييم شامل للبرامج والمشاريع المنفذة خلال السنوات السابقة، من خلال جمع البيانات وتحليلها باستخدام مؤشرات أداء دقيقة.

تعزيز الحلول الدائمة مثل إعادة الإعمار في المناطق الأصلية للنازحين، وتوفير الدعم اللازم لعودتهم الطوعية بأمان.

تفعيل سياسات التوطين المحلي والإقليمي، مع ضمان حقوق النازحين في الحصول على فرص عادلة للعيش الكريم ضمن المجتمعات المضيفة.

تطوير برامج شراكة بين القطاعين العام والخاص لدعم إدماج اللاجئين بشكل مستدام في أسواق العمل والاقتصادات المحلية.

ثانياً: آليات التنفيذ

لضمان تنفيذ السياسات والمشاريع وفقًا للخطط الموضوعة، تنشأ آلية عربية مستقلة ، وتتمثل مهامها فيما يلي:

تنفيذ الخطط والبرامج الخاصة باللاجئين.

تقديم تقارير سنوية دورية تتضمن بيانات دقيقة حول التقدم المحرز، ومستوى تحقيق الأهداف المحددة لكل مرحلة.

اعتماد مؤشرات أداء واضحة، مثل عدد النازحين المستفيدين من المساعدات، نسبة اندماجهم في التعليم وسوق العمل، ومستوى تحسين ظروفهم المعيشية.

التنسيق مع المنظمات الدولية المختصة لضمان توحيد الجهود وتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة.

خامساً: استراتيجية شاملة لإعادة التوطين والإدماج ومعالجة الأزمات السياسية

في ظل تصاعد الأزمات السياسية والصراعات الإقليمية، تبرز الحاجة إلى استراتيجية عربية موحدة وشاملة لمعالجة قضايا اللاجئين وإيجاد حلول دائمة ومستدامة. تهدف هذه الاستراتيجية إلى إعادة التوطين، الإدماج الفعّال، ومعالجة الأزمات السياسية من جذورها، بما يسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة العربية.

أولًا: استراتيجية إعادة التوطين

خطة عربية موحدة: تشمل نظام حصص عادلة بين الدول، وتقديم حوافز اقتصادية واستثمارية للدول المستضيفة لرفع قدرتها على استيعاب اللاجئين.

مناطق تنموية: تطوير مناطق اقتصادية خاصة لاستيعاب اللاجئين، وتوفير فرص عمل وتعليم داخل هذه المناطق بالشراكة مع القطاعين العام والخاص.

تنسيق دولي: عبر اتفاقيات مع أوروبا وأمريكا الشمالية لتوفير فرص توطين كريمة، مع ضمان حماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للاجئين في الدول المستقبلة.

آلية متابعة وتقييم: إنشاء لجنة متابعة عربية بالتعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين لضمان تنفيذ خطة التوطين بشكل منظم وتدريجي.

ثانيًا: استراتيجية الإدماج

سوق العمل: إنشاء قاعدة بيانات متكاملة لمهارات اللاجئين، وتصنيفهم حسب التخصص، مع برامج تدريب وتأهيل مهني متقدمة، بالإضافة إلى منح إعفاءات ضريبية للشركات التي توظف لاجئين، وتوفير دعم مالي لتأسيس المشاريع الصغيرة.

التعليم: تقديم منح دراسية موجهة، وتطوير مناهج تعليمية مشتركة تعزز من قيم التسامح والانتماء، وتقديم برامج تعليم غير رسمي، ودورات لغوية ومهارية، مع دعم الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في استقبال الطلاب اللاجئين.

الرعاية الصحية: تقديم خدمات صحية شاملة تشمل الصحة النفسية والجسدية، وتوفير مراكز دعم نفسي اجتماعي مخصصة للاجئين، وتحسين بيئة السكن والمرافق العامة لضمان جودة الحياة.

الإدماج المجتمعي: تنفيذ مبادرات مجتمعية مشتركة بين اللاجئين والمجتمعات المحلية، مثل المشاريع الثقافية والرياضية والخدمية، لتعزيز الاندماج والقبول المجتمعي.

ثالثا: معالجة الأزمات السياسية

الدبلوماسية البرلمانية: عبر لجان عربية برلمانية مشتركة للحوار مع الأطراف المتنازعة، وإطلاق مبادرات برلمانية لدعم عمليات المصالحة الوطنية في الدول التي تعاني من نزاعات طويلة.

مؤتمرات الاستقرار: تنظيم سلسلة مؤتمرات دورية تحت شعار "السلام من أجل الاستقرار" بمشاركة كافة الأطراف السياسية والمجتمعية، وتهدف لبناء شراكات استراتيجية من أجل التنمية والاستقرار.

الوساطة العربية: إنشاء هيئة عربية دبلوماسية مستقلة تعنى بالتوسط في النزاعات الإقليمية، وتقديم مقترحات عملية قابلة للتطبيق لحل النزاعات قبل تفاقمها.

لإنذار المبكر؛ تطوير آليات إقليمية لرصد مؤشرات النزاع والتحرك الاستباقي لتجنب الانفجار السياسي أو الأمني.

رابعًا: دور البرلمان العربي

- المشاركة الفاعلة في المؤتمرات الدولية للدفاع عن حقوق اللاجئين وتمثيل صوت العالم العربي في المحافل العالمية.

الضغط على المجتمع الدولي لدعم جهود السلام وإعادة الإعمار في الدول المتضررة من النزاعات.

إطلاق تحالفات برلمانية عربية - دولية مشتركة للتأثير في صناع القرار العالمي فيما يخص قضايا اللجوء والنزوح.

تبني استراتيجية إعلامية داعمة: العمل على تشكيل خطاب إعلامي برلماني موحد يعكس موقف البرلمان العربي ويعزز من صورته كمدافع عن الحقوق الإنسانية.

إن مواجهة أزمة النزوح تتطلب إرادة سياسية ورؤية شاملة ترتكز على التعاون والتضامن، وتستند إلى خطط فعّالة وممكنة التطبيق، تراعي الواقع العربي وتسهم في بناء مستقبل أكثر أمنًا واستقرارًا للمنطقة بأسرها

من خلال هذه الاستراتيجيات، ستتمكن الدول العربية من تقديم حلول مستدامة لإعادة التوطين، تحقيق الإدماج الفعّال، ومعالجة الأزمات السياسية من جذورها. التعاون المشترك بين الحكومات، المنظمات الدولية، والقطاع الخاص سيكون مفتاح النجاح في بناء مستقبل مستقر يحقق التنمية والكرامة لكل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء.

خاتمة

في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه الدول العربية نتيجة الأزمات المتكررة التي أدت إلى تصاعد أعداد النازحين واللاجئين، أصبح من الضروري تبني رؤية برلمانية عربية متكاملة للتعامل مع هذه الأزمة بشكل فعال ومستدام. تعتمد هذه الرؤية على تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، تطوير التشريعات الوطنية، وتقديم الدعم الإنساني والاجتماعي الذي يضمن حياة كريمة للنازحين واللاجئين.

كما إن معالجة قضية النازحين واللاجئين العرب ليست مجرد مسؤولية إنسانية، بل هي جزء أساسي من تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي. من خلال تضافر الجهود بين الدول العربية، وإشراك المجتمع المدني، وتفعيل الشراكات الدولية، يمكن التخفيف من معاناة هؤلاء الأفراد ، وإيجاد حلول دائمة تساهم في إعادة بناء مجتمعات مستقرة ومزدهرة.

تمثل هذه الرؤية البرلمانية الموحدة فرصة لتعزيز قيم التضامن والتكافل بين الشعوب، وضمان مستقبل أفضل للجميع، حيث يسود التعايش والسلام والتنمية المستدامة.